قتلته وفلسطينيين آخرين في غارتين منفصلتين

الاحتلال يقطع رأس «التوحيد والجهاد».. و«حماس» تدين جرائم الصهيونية

■ النونو: نحذر من تداعيات سلوك الحكومة الإسرائيلية على المنطقة بالكامل

انصار جماعة التوحيد والجهاد شيعوا المقدسي امس و.. في الاطار نتانياهو

ابن المقدسي يبكي اباه

■ نتانياهو: نشطاء الجهاد العالمي يكثفون جهودهم لمهاجمتنا

غزة «الاراضي الفلسطينية» – «ا. ف. ب»: قتل احد ابرز القادة السلفيين في غزة وفلسطينيان اثنان آخران مساء السبت وفجر الامس في غارتين اسرائيليتين محددتي الاهداف على القطاع.
وقتل هشام السعيدني المعروف باسمه الحركي ابو الوليد المقدسي مع مقاتل سلفي اخر يدعى فائق ابو جزر «42 عاما» في غارة اسرائيلية جوية اولى على مخيم جباليا شمال قطاع غزة مساء السبت، كما افادت مصادر فلسطينية.
واوضحت مصادر طبية محلية ان السعيدني وهو فلسطيني اردني وابو جزر كانا على متن دراجة نارية.
وقال مصدر طبي طلب عدم ذكر اسمه ان السعيدني قائد جماعة التوحيد والجهاد السلفية «وصل الى مستشفى الشفاء في غزة في حالة حرجة اثر اصابته مباشرة بشظايا صاروخ اسرائيلي».
واضاف انه «استشهد بعد حوالي ساعتين حيث لم يتم السيطرة على النزيف في انحاء جسمه»، مؤكدا انه «تم التعرف عليه من بعض الاشخاص سيما ان وجهه كان واضح الملامح».
واسفرت الغارة عن جرح شخصين آخرين احدهما طفل في الثانية عشرة من العمر.
وبعد ساعات، قتل فلسطيني وجرح آخر في غارة جوية اسرائيلية ثانية قرب خان يونس جنوب قطاع غزة، كما ذكر مصدر طبي فلسطيني.
وقال المصدر الطبي الفلسطيني: ان الفلسطيني «ياسر محمد العتال «23 عاما» قتل واصيب آخر في جروح خطره في غارة اسرائيلية استهدفت دراجة نارية» ايضا.
وقال طاهر النونو المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية المقالة التي تديرها حركة حماس لفرانس برس «نحن ندين هذه الجرائم الصهيونية ونستنكرها ونعتبر ان هناك محاولة من قبل قيادة العدو الصهيوني للهروب الى الامام وتنفيس بعض الاشكاليات الداخلية المتعلقة بالانتخابات لدى الاحتلال وقضية تقديم الانتخابات المبكرة كل هذا يبدو ان هناك تنافسا على الدم الفلسطيني ولذلك نحن نؤكد ان شعبنا الفلسطيني لن يكون مسرحا لهذا التنافس ولن نسمح للاحتلال بان يجعل شعبنا بهذه الصفة».
واضاف النونو «وندعو كافة الجهات المعنية للتدخل لوقف الاحتلال الصهيوني عن جرائمه، ونحذر من تداعيات هذه الجرائم على مجمل الاوضاع في المنطقة».
واكد النونو «ان التصعيد الاسرائيلي الاخير هو جزء من الدعاية الصهيونية الانتخابية في انتخاباتهم التي ستكون في فبراير المقبل».
من جهته قال رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو في اجتماع الحكومة صباح الامس بان نشطاء «الجهاد العالمي» يكثفون جهودهم لمهاجمة الاسرائيليين.
وقال نتانياهو ان «تنظيمات الجهاد العالمي تكثف جهودها للاعتداء علينا ونحن بدورنا سنواصل العمل ضدها بكل حزم وصرامة امام من خلال القيام بردود فعل او القيام بعمليات وقائية تهدف الى احباط مخططاتها».
وقد شيع المئات من الفلسطينيين في مخيم البريج وسط قطاع غزة هشام السعيدني امس.
وقصف الطيران الاسرائيلي ايضا مساء السبت معسكرا للتدريب تابعا لحركة المقاومة الاسلامية «حماس» التي تسيطر على قطاع غزة.
ولم يسفر الهجوم عن سقوط ضحايا.
واوضح الجيش الاسرائيلي في بيان ان الغارة الاولى استهدفت «السعيدني الذي كان يخطط لهجوم يفترض ان ينفذ على طول الحدود مع سيناء «في مصر» بالتعاون مع ناشطين متمركزين في قطاع غزة وفي سيناء».
واضاف البيان ان «السعيدني كان مسؤولا عن سلسلة هجمات ارهابية واطلاق صواريخ على جنوب اسرائيل».
وكان ابو الوليد المقدسي يشغل قائد جماعة التوحيد والجهاد السلفية بعد مقتل مؤسسها عبد اللطيف موسى في اشتباكات مع قوى الامن التابعة لحكومة حماس في 2009 في رفح جنوب قطاع غزة.
وبحسب مصادر قريبة من السلفيين يعتبر السعيدني من مؤسسي جماعة «مجلس شورى المجاهدين في اكناف بيت المقدس» التي تمثل اتحاد جماعات سلفية جهادية عدة.
وتبنت هذه الجماعة سلسلة هجمات على المناطق الاسرائيلية حيث اطلقت عدة صواريخ اسفر احدها عن اصابة اسرائيلي في مدينة نتيفوت قبل الجمعة الى السبت اثر اصابة منزل بصاروخ غراد، وفق بيان للجماعة.
وكانت اجهزة الامن التابعة للحكومة المقالة التي تديرها حركة حماس اعتقلت السعيدني مرات عدة بسبب نشاطاته وافكاره المتشددة في قطاع غزة، وافرج عنه مؤخرا قبل حوالى ثلاثة اشهر «بعد تدخل شخصيات خصوصا من الاردن بسبب تدهور حالته الصحية»، وفق ما اعلنت مصادر قريبة من الجماعة.
واعتقل القيادي في الجماعات السلفية المتشددة من قبل عناصر الامن في حكومة حماس لاول مرة في مارس 2011 في غزة.
ولد السعيدني في القاهرة عام 1969، وهو يحمل شهادتين في الادب العربي وعلم الحديث الاسلامي قبل ان يعود بواسطة الانفاق المنتشرة على الحدود بين قطاع غزة ومصر الى غزة للاقامة فيها وفق مصادر مطلعة.
وكانت جماعات سلفية متطرفة اختطفت الناشط الايطالي فيتوريو اريغوني في ابريل 2011، وطالبت حكومة حماس بالافراج عن السعيدني مقابل اخلاء سبيل اريغوني لكن الخاطفين قتلوا الناشط الايطالي اثناء محاولة تحريره.
وكشفت اجهزة امن حماس حملتها الامنية ضد الجماعات السلفية المتشددة في قطاع غزة بعد الهجوم الدامي في سيناء الذي اسفر عن مقتل 16 من حرس الحدود المصريين في الخامس من اغسطس الماضي.
وتتهم هذه الجماعات حركة حماس التي تسيطر على القطاع باعتقال واستدعاء العشرات من عناصرها لا سيما بعد هجوم سيناء في جنوب رفح.

بعد أن انتفضت ضدها مدينة بنغازي

ليبيا: «أنصار الشريعة» تتجه للعمل السياسي.. غير المسلح

بنغازي «ليبيا» – «ا. ف. ب»: قرر مئات الاسلاميين الليبين المناصرين لتطبيق الشريعة الاسلامية التحول الى العمل الدعوي غير المسلح في البلاد من اجل المحافظة على «مكتسبات وثوابت الثورة» التي اطاحت حكم العقيد معمر القذافي.
ففي تجمع عقد ليل الجمعة السبت في بنغازي شرق ليبيا، اعلن مئات من هؤلاء الاسلاميين تاسيس مؤسسة مدنية دعوية اطلقوا عليها اسم «التجمع الاسلامي لتحكيم الشريعة».
وقرر قرابة الف اسلامي تجمعوا في مسجد الانصار وسط المدينة ترك خلافاتهم والتكتل لتحقيق عدة اهداف متفق عليها بينهم على راسها «العمل على تحكيم شرع الله ليكون واقعا معاشا في البلاد».
وقالوا في بيان تاسيس التجمع الذي حصلت وكالة «فرانس برس» على نسخة منه «فمنا على اختلاف توجهاتنا بالاتحاد والعمل على تحقيق القدر المتفق عليه بيننا»، مؤكدين على «ترك التفرق والتنازع المفضي الى الفشل».
وجاء اعلان تاسيس هذا التجمع بعد انتفاض مئات من سكان بنغازي نهاية الشهر الماضي على الميليشيات المسلحة وتمكنهم من اخراج مجموعات اسلامية عدة من قواعدها بعد معارك اسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى.
وتظاهر عشرات الآلاف من الليبيين سلميا في بنغازي احتجاجا على سيطرة الميليشيات المسلحة بعد عشرة ايام من الهجوم على القنصلية الاميركية في 11 سبتمبر الماضي الذي اودى بحياة السفير الاميركي لدى ليبيا كريس ستيفنز وثلاثة اميركيين آخرين.
وقال الشيخ احمد الزليتني الذي كان احد القادة الميدانيين للثورة واختير منسقا عاما للتجمع لفرانس برس ان «الفكرة من التجمع جاءت بعد الحملة التي شنت على الثوار بشكل عام والاسلاميين منهم بشكل خاص».
واكد الشيخ الزليتني على اهمية «توحيد صف الشباب الاسلامي وصف الكلمة بينهم ورؤيتهم وتقديم مشاريع عملية بخصوص جملة من الاهداف وابرزها تحكيم شرع الله»، مشددا ان «كل التيارات الاسلامية والفكرية باختلاف مناهجها ومشاربها وتوجهها ووسائلها تلتف» حول هذا الهدف.
واكد الشيخ الزليتني انه تم التحاور مع بعض اعضاء المؤتمر الوطني العام، وقال «جلسنا معهم واشركناهم في حملة مكافحة الربا بما في ذلك رئيس المؤتمر وايدى تجاوبا معنا».
واضاف «لن نستثني احدا لان هذا هو مشروع الدولة والشعب الليبي الشعب الليبي من طائفة اسلامية واحدة والاختلاف في الوسائل وبعض الافكار. حاولنا من خلال هذا التجمع إيجاد رؤية واضحة توحد الصف».
وقال البيان: ان «هذا الوقت هو اولى وقت للعمل صفا واحدا كالبنيان المرصوص لتحقيق اكبر هدف ينشده كل مسلم حريص وهو تحكيم الشريعة الاسلامية السمحاء وجعلها واقعا ملموسا في منهج حياة المسلمين».
واشاروا الى انهم وضعوا لهذا التجمع عدة اهداف سيسعون لتحقيقها بكافة الوسائل الشرعية المتفق عليها بينهم، من خلال العمل على وحدة الصف وجمع الكلمة ودعوة باقي المؤسسات الى الانضمام لهذا التجمع.
واوضحوا ان هدف التجمع هو «المحافظة على مكتسبات الثورة ولوائها والوفاء لدماء الشهداء والجرحى واحترام وتقدير الثوار والدفاع عنهم والوقوف إلى جانبهم عند المساس بهم او الاساءة اليهم».
كما اكدوا ضرورة العمل على «تطهير مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية واعادة بناء الجيش والشرطة على عقيدة الولاء لله والوفاء للوطن واعادة بناء السلطة القضائية وفق الشريعة الاسلامية ولوائحها».
وقال التجمع انه «سيتواصل مع مؤسسات الدولة ومسؤوليها للمحافظة على مسار الثورة ولوائحها وسيعمل على تقديم مشروع اسلامي متكامل لاعادة بناء الوطن».
وبينما قرر بعض الاسلاميين في هذا التجمع خفض سقف تشددهم في مسالة تكفير الديموقراطية المستقاة من الدول الغربية، قال التجمع انه سيعمل على «مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه المشروع الاسلامي بكل الطرق الشرعية».
واكد الشيخ الزليتني ان هذا التجمع «دعوي اصلاحي يتفق على وسائل واليات دعوية اصلاحية يحاول اعضاؤه قدر الامكان ان تكون معتدلة منضبطة بضوابط شرعية تتفق عليها التيارات الاسلامية المختلفة».
واكد ان «عددا كبيرا من مختلف التيارات الاسلامية»، مؤكدا انه «تم الاتصال بكل الاطراف ولم نستثن منها احدا».
وحول العمل المسلح من خلال كتائب الثوار، قال الزليتني «اتفقنا فيما بيننا ان العمل العسكري ليس خيارا لنا ولو انه عمل يكون مشروعا احيانا اتفقنا على العمل السلمي الآن وهو اصبح محل اتفاق بين كل التيارات الإسلامية».
واضاف «هناك من المجموعات الاسلامية من يرى بالعمل المسلح ومنهم من لا يرى به ويرون بالعمل السياسي ولان هذا الأمر ليس محل اتفاق بين كل الاطراف ترك جانبا ليتم العمل فيما بين الجميع فيما تم الاتفاق عليه بينهم في الدعوة واقامة ندوات ومحاضرات وتقديم المشاريع العملية للمؤتمر الوطني العام».

موريتانيا: ولد عبدالعزيز يغادر إلى فرنسا لمعالجة جراحه

ولد عبدالعزيز

نواكشوط – «ا. ف. ب»: اكد الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز الذي اصيب بالرصاص السبت، ان العملية الجراحية التي اجريت له في نواكشوط «كانت ناجحة» في تصريح مقتضب بثه التلفزيون الوطني قبيل مغادرته امس الى باريس.
وقال ولد عبد العزيز وهو مستلق على ظهره وجسمه مغطى حتى العنق بحسب المشاهد التي بثها التلفزيون «اود بهذه الكلمات ان اطمئن كل المواطنين الموريتانيين، واؤكد لهم ان الجراحة التي اجريت لي مساء امس «السبت» كانت ناجحة بفضل فعالية الفريق الطبي الذي اجراها».
وبدا الرئيس «55 عاما» شاحب اللون لكنه تحدث بصوت عادي.
وكان محاطا من رئيس الوزراء مولاي ولد محمد لغظف ومسؤولين مدنيين وعسكريين في نظامه، بحسب المشاهد التي بثها التلفزيون.
وغادر الرئيس الموريتاني نواكشوط متوجها الى مستشفى باريسي مختص «لتلقي عناية اضافية» بحسب مصدر امني موريتاني.
وفي نواكشوط سرت معلومات غير مؤكدة في وسائل الاعلام الخاصة حول تعرض الرئيس ولد عبد العزيز لاصابة في الذراع و/او في البطن.
وبحسب الحكومة الموريتانية فان الرئيس اصيب بجروح «طفيفة» مساء السبت قرب نواكشوط عندما «تعرض وهو في طريق عودته الى العاصمة من داخل البلاد الى طلق ناري عن طريق الخطأ من إحدى الوحدات العسكرية على الطريق».

«النهضة» تخلت عن النظام البرلماني الصرف

تونس: تحديد موعد الانتخابات العامة.. والشعب يختار الرئيس

جانب من تظاهرة سابقة في تونس

تونس – «ا. ف. ب»: اتفقت احزاب الائتلاف الثلاثي الحاكم في تونس، الذي تقوده حركة النهضة الاسلامية على اجراء انتخابات عامة في 23 يونيو 2013 وعلى اختيار نظام سياسي مزدوج ينتخب فيه رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب.
واعلنت حركة النهضة وحزبا المؤتمر والتكتل «يساريان وسطيان» في بيان مشترك صباح الامس الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة في 23 يونيو 2013 على ان تكون الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في السابع من العام نفسه.
ومنذ اكثر من شهر يمارس معارضون ونشطاء على الانترنت ضغطا سياسيا وإعلاميا كبيرا لحمل «الترويكا» «الاحزاب الثلاثة» الحاكمة على وضع «خارطة طريق سياسية» تحدد فيها بالخصوص تاريخ انتهاء المجلس الوطني التاسيسي «البرلمان» من كتابة دستور تونس الجديد وموعد اجراء الانتخابات.
وهدد بعض هؤلاء «بعصيان مدني» و«بإسقاط النظام» ان لم تعلن الترويكا خارطة طريق سياسية قبل 23 اكتوبر فيما دعا آخرون الجيش إلى تسلم السلطة حتى تحديد موعد للانتخابات.
وقالت احزاب معارضة ان «شرعية» الحكومة والمجلس التاسيسي «تنتهي» يوم 23 اكتوبر 2012 اي بعد سنة كاملة على اجراء الانتخابات التي انبثق عنها المجلس الوطني التاسيسي المكلف صياغة الدستور، والحكومة.
وكان 11 حزبا سياسيا بينها «النهضة» و«التكتل» وقعت في 15 سبتمبر 2011 التزاما تعهدت فيه الا تتجاوز مدة صياغة الدستور عاما من تاريخ انتخاب المجلس التاسيسي على ان تجرى بعد ذلك انتخابات عامة.
واضافت «الترويكا» في البيان الذي تلقت وكالة فرانس برس نسخة منه انه تم «اختيار نظام سياسي مزدوج، ينتخب فيه رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب، يضمن التوازن بين السلط «الثلاث» وداخل السلطة التنفيذية».
وبذلك، تنازلت حركة النهضة عن النظام البرلماني الصرف، الذي كانت دافعت عنه بشدة رغم معارضة حليفيها في الحكم ورفض بقية الاحزاب الممثلة في المجلس الوطني التاسيسي «البرلمان» المكلف صياغة دستور جديد في تونس.
ويقول مراقبون ان ما اظهرته الحكومة التي يرأسها حمادي الجبالي امين عام حركة النهضة، من «تغول» خلال العام الماضي على حساب رئاسة الجمهورية اثار مخاوف من عودة «التسلط» في حال اعتماد نظام برلماني صرف يحظى فيه رئيس الحكومة بصلاحيات واسعة ويكون فيه منصب الرئيس شرفيا.
ويستحضر هؤلاء حادثة تسليم الحكومة في يونيو الماضي، رئيس الوزراء الليبي السابق البغدادي المحمودي إلى ليبيا بدون علم او موافقة الرئيس منصف المرزوقي رغم أن القانون التونسي يعطي رئيس الجمهورية دون غيره صلاحية تسليم المطلوبين للعدالة خارج تونس.
وفي سياق متصل اعلنت احزاب الترويكا «اختيار هيئة مستقلة للاشراف على الانتخابات، يتمتع اعضاؤها بالحياد والنزاهة والاستقلالية».
وقد تم التوافق بين الاحزاب الثلاثة على «دعم مرشح لرئاستها»، بدون ذكر اسمه.
وذكرت وسائل اعلام محلية الاسبوع الماضي ان الترويكا قررت الابقاء على الناشط الحقوقي كمال الجندوبي رئيسا لهيئة تنظيم الانتخابات.
وكان الجندوبي ترأس «الهيئة العليا المستقلة للانتخابات» التي نظمت في 23 اكتوبر 2011 انتخابات المجلس الوطني التاسيسي التي اكد مراقبون دوليون انها اول اقتراع «حر ونزيه» في تاريخ تونس.
واتفقت الترويكا ايضا على «تفعيل المرسوم 116 لسنة 2011 المتعلق باحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي البصري تستمر الى غاية تاسيس هيئة الإعلام حسب ما سينص عليه الدستور الجديد».
وينص المرسوم 116 على احداث هذه الهيئة التي تتولى تعيين مسؤولي المؤسسات السمعية والبصرية العمومية وتحمي استقلاليتها ازاء السلطات.
وكانت حكومة حمادي الجبالي رفضت تفعيل المرسومين 115 «ينظم «حرية الصحافة والطباعة والنشر»» و116 اللذين كانت الحكومة السابقة برئاسة الباجي قايد السبسي صادقت عليهما في نوفمبر 2011.
وقررت نقابة الصحافيين التونسيين «مستقلة» في سابقة في تونس، تنظيم اضراب عام في قطاع الإعلام في 17 اكتوبر احتجاجا على رفض الحكومة الاستجابة لمطالب عدة بينها تفعيل المرسومين.
وانهم معارضون واعلاميون الحكومة برفض تفعيل المرسومين عمدا لتواصل «هيمنتها» على وسائل الاعلام العمومية «خدمة لاجندات سياسية وانتخابية».
ومع عدم تفعيل المرسومين، عينت الحكومة في الاشهر الاخيرة مديرين جددا اغلبهم مؤيدون لحركة النهضة على رأس وسائل الاعلام العمومية ما اثار انتقادات منظمات غير حكومية تونسية ودولية.